جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، وعلوم تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنـوان

أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية

– دراسة ميدانية لعينة من المهنيين بولاية ورقلة لسنة 2018–

من إعداد الطالب: موسى بن التاج

نوقشت وأجيزت علنا:

الأستاذ:	كويسي الهاشمي	رئيسا
الأستاذ:	د. بكاري بلخبر	مشرفا ومقررا
الأستاذ:	د.صديقي فؤاد	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، وعلوم تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنـوان

أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية

– دراسة ميدانية لعينة من المهنيين بولاية ورقلة لسنة 2018–

من إعداد الطالب: موسى بن التاج

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

الأستاذ:	كويسي الهاشمي	رئيسا
الأستاذ:	د. بكاري بلخبر	مشرفا ومقررا
الأستاذ:	د.صديقي فؤاد	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

إهـداء

إلى: من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضا الرحمن ..... والدتي الحبيبة.

إلى: من علمني حب العمل والصبر والمثابرة ..... والدي العزيز حفظه الله.

إلى: من عشت معهم أجمل سن حياتي، شجعوني وآخذوا بيدي .... أخوتي الأعزاء:

إكرام، خولة، خديجة، زينب، مصعب، محمد.

إلى: من تكتمل الفرحة بهم ..... أعمامي، عماتي، خالاتي، وأبنائهم الأوفياء.

إليكم جميعا أقدم هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل ونشكره فلولا فضله سبحانه وما كنا لنهتدي وما كنا لنتم هذا العمل ونقول

" اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"

بعد شكر الله وحمده أتقدم بكلمة شكر وعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور **بكاري بلخير** الذي قبل الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته ونصائحه.

كما أتقدم بشكري الجزيل الى السادة الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة بتشريفهم وقبولهم على مناقشة هذا العمل، والى كل من ساعدني في إنجازه وأخص بالذكر الأستاذ **خمقاني بدر الزمان**، والأستاذة **بالطرش حورية**.

إلى كل عمال كلية العلوم الإقتصادية و العلوم تجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر:الهاشمي بلعباس، محمد لمين بن عريمة، نورالدين خلادي.

وفي الأخير شكري الجزيل الى كل زملائي دفعة دراسات محاسبية وجبائية معمقة 2017-2018 وأخص بالذكر صديقي فقيه أيمن وخويلدات محمد.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر القياس المستند للقيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر المهنيين كبديل للقياس في البيئة المحاسبية الجزائرية ومدى توفرها على متطلبات تطبيقها وأثره على خاصيتي موثوقية وملائمة القوائم المالية حيث تم الوقوف على أهم معوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية وكذا إيجابيات وسلبيات وأهم محددات جودة القوائم المالية وعلاقتها بالقيمة العادلة، وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في شقه النظري وطبق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه في الدراسة التطبيقية على عينة تتكون من 40 فرد من المهنيين بحيث استخدم الباحث جملة من الأساليب الإحصائية والرياضية بالإضافة إلى برنامج (spss) مع معالج البيانات Excel وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم توفر البيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات تطبيق القيمة العادلة وعلى أن هناك دلالة إحصائية بين القياس المستند للقيمة العادلة وخاصيتي الموثوقية والملائمة.

الكلمات المفتاحية: قياس محاسبي، القيمة العادلة، خصائص نوعية، بيئة محاسبية جزائرية، نظام محاسبي والمالي.

Résumé de l'étude

Cette étude visait à étudier l'impact du document de mesure de la juste valeur sur la qualité des états financiers de l'institution économique du point de vue des professionnels comme une alternative à la mesure de l'environnement comptable algérien et leur disponibilité sur son application et son impact sur la fiabilité Kasiti et les exigences des états financiers adéquats se tenaient sur les obstacles les plus importants à l'application de la juste valeur dans l'environnement Le chercheur s'est également appuyé sur l'approche descriptive analytique dans son unité théorique et a appliqué la méthode analytique à l'analyse du questionnaire qui a été distribué dans l'étude appliquée sur Ain. L'étude a conclu que l'environnement comptable algérien ne prévoit pas les exigences d'application de la juste valeur et qu'il existe une signification statistique entre la mesure de la juste valeur Fiabilité et pertinence

Mots-clés: mesure comptable, juste valeur, caractéristiques de qualité, environnement comptable algérien, comptabilité et système financier.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص	III/ IV
قائمة المحتويات	V/VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الرموز	IX
مقدمة	ب/أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر القياس وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل للقيمة العادلة	3
المبحث الثاني: مفهوم جودة القوائم المالية ومعاييرها وخصائصها وعلاقتها بالقيمة العادلة	10
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للقياس بالقيمة العادلة وجودة القوائم المالية	17
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر القياس بالقيمة العادلة على جودة القوائم المالية	23
تمهيد	24
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	25
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية	32
خلاصة الفصل	39

الخاتمة	41
قائمة المراجع	45
الملاحق	50
الفهرس	57

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	مقارنة بين الخصائص الفرعية للموثوقية والملائمة بالنسبة للقيمة العادلة	16
(1-2)	ثبات الاستبانة ألفا كرومباخ	28
(2-2)	مقياس ليكارت الثلاثي	28
(3-2)	توزيع العينة حسب الوظيفة	29
(4-2)	توزيع العينة حسب الخبرة	31
(5-2)	متوسط إجابات المهنيين حول متطلبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية	22
(6-2)	متوسط إجابات المهنيين على تؤثر القيمة العادلة إيجابا على ملائمة القوائم المالية	34
(7-2)	متوسط تؤثر القيمة العادلة سلبا على موثوقية القوائم المالية	35
(8-2)	تقييم جودة المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة من خلال المتوسط والانحراف	36
(9-2)	الارتباط بين القيمة العادلة وجودة القوائم المالية	37
(10-2)	مقدار تغيير القيمة العادلة لجودة القوائم المالية	38
(11-2)	تفسير العلاقة بين القيمة العادلة وجودة القوائم المالية	38

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2–1)	يمثل التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوظيفة	30
(2–2)	يمثل توزيع العينة حسب الخبرة	31

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	استبيان	50
02	ألفا كرومباخ	53
03	مقاييس الإحصاء الوصفي	54
04	معامل الارتباط بيرسون	55
05	الانحدار	55

مقدمة

أ- توطئة:

واكبـت المحاسـبة وكغيرهـا مـن العلـوم الأخـرى ركـب التطـورات التكنولوجيـة والاقتصـادية الحاصـلة علـى المسـتوى العـالمي بخلـق بـدائل وسياسـات محاسـبية تمكنهـا مـن تحقيـق وظائفهـا، فوظيفـة القيـاس واجهـت عـدة عراقيـل وتحـديات لتحقيقهـا وتكمـن مشـكلة القيـاس في اختيـار البـديل الأنسـب الـذي يـوفر معلومـات ذات مصـداقية وملائمـة لمسـتخدمي القوائم المالية.

نظـرا لعيـوب التكلفـة التاريخيـة أصـدر مجلسـا معـايير المحاسـبة الدوليـة معيـار القيمـة ة كبـديل لتكلفـة التاريخيـة، تبنـت الجزائـر النظـام المحاسـبي المـالي خـلال مطلـع سـنة 2009 الـذي يقضـي بتطبيـق نمـوذج القيمـة العادلـة والـتي اصـطلح علـى تسـميتها "بالقيمـة الحقيقيـة "، حيـث أشـار إليهـا ضـمن القسـم الثـاني مـن البـاب الأول "قواعـد تقيـيم الأصـول والخصـوم والأعبـاء والمنتوجـات وإدراجهـا في الحسـابات"، وعرفهـا في الملحـق الثالـث علـى أنهـا 22 " :المبلـغ الـذي يمكـن أن يـتم مـن اجلـه تبـادل الأصـل أو خصـوم منتهيـة بـين أطـراف علـى درايـة كافيـة وموافقـة وعاملـة ضـمن شـروط المنافسـة الاعتياديـة." كمـا عرفتهـا المـادة السادسـة مـن النظـام رقـم 08/9المـؤرخ في 29ديسـمبر 2009المتعلـق بقواعـد التقيـيم والتسـجيل المحاسبي لـلأدوات الماليـة مـن طـرف البنـوك والمؤسسـات الماليـة علـى أنهـا23" :المبلـغ الـذي يمكـن علـى أساسـه تبـادل أصـل مـا أو انقضـاء خصـم مـا بـين أطـراف علـى اطـلاع جيـد راضـية وتعمـل ضـمن شـروط مـن المنافسـة العاديـة."

مشكلة الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على جودة القوائم المالية بالنسبة لعينة الدراسة؟

من خلال الإشكالية الأساسية يمكن صياغة الأسئلة التالية:

1. هل توفر البيئة الجزائرية متطلبات القياس وفق القيمة العادلة؟
2. هل تؤثر القيمة العادلة على ملائمة القوائم المالية؟

3. هل تؤثر القيمة العادلة على موثوقية القوائم المالية؟

ب- فرضيات الدراسة:

لقد تم صياغة الفرضيات للإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال اختبار الفرضيات الصفرية التالية كنقطة الانطلاق:

1. توفر البيئة الجزائرية متطلبات القياس وفق القيمة العادلة
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس بالقيمة العادلة على تحسين ملائمة القوائم المالية.
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس بالقيمة العادلة على تحسين موثوقية القوائم المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

إن الرغبة في إنجاز أي عمل له أسباب معينة، فاختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى:

1. تخصص الطالب في مجال المحاسبة
2. الرغبة في معالجة مواضيع تتعلق بالقيمة العادلة
3. باعتباره من المواضيع الحديثة المعالجة

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة إلى التعرفة على القيمة العدلة والخصائص لنوعية

أ- التعرف على أثر القيمة العادلة على خاصية الملائمة

ب- التعرف على أثر القيمة العادلة على خاصية الموثوقية

ت- حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

الحدود المكانية: تمثل المهنيين الناشطين على مستوى ولاية ورقلة

الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارات وتاريخ استلام آخر استمارة وتحددت بشهر أفريل2018.

ث- منهج البحث والأدوات المستعملة:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضيات وصولا إلى النتائج والتوصيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي إعداد الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال استقراء ما أمكن التوصل إليه من المراجع العلمية العربية منها والأجنبية المتخصصة في مجال المحاسبة والمالية والمتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تم تحليلها واستخراج مكامن قوتها بحيث الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

أما بالنسبة للجانب الميداني فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب العينة، من خلال استعمال أداة الاستبيان للوقوف على آراء عينة من المختصين والمهتمين بالموضوع، ومن ثم تحليله باستخدام الأساليب الإحصائية لكل فئة من فئات الدراسة، وبالتالي الوصول إلى مجموعة من النتائج التي من خلالها تم تقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة.

ج- صعوبات البحث:

الصعوبات التي واجهتنا عند قيامنا بإعداد البحث هي:

- ضيق الوقت
- رفض بعض المهنيين ملء استمارة الاستبيان لتزامن فترة الدراسة مع تاريخ إعداد الميزانية

ح- هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بأهم الجوانب الأساسية لموضوع الدراسة وتحليل الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات التي تضمنتها وأخذ الفرضيات بعين الاعتبار، ارتأينا إلى تقسيم وهيكلة البحث إلى فصلين بعد المقدمة، الفصل الأول خاص بالإطار النظري للدراسة والثاني خاص بالجانب التطبيقي بالإضافة إلى خاتمة تناولت استنتاجات وتوصيات الدراسة، حيث تناولنا في الفصل الأول مراجعة الأدبيات، حيث قسمت هذه الأدبيات إلى ثلاث مباحث الأول خاص بالدراسة النظرية للقيمة العادلة

والثاني خاص بالخصائص النوعية وعلاقتها بالقيمة العادلة أما المبحث الثالث فخصص لدراسات السابقة أما الفصل الثاني فتم فيه عرض الدراسة الميدانية في مبحثين، ففي المبحث الأول نتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية أما المبحث الثاني نتناول فيه نتائج الدراسة الميدانية تفسيرها ومناقشتها، وختمنا الدراسة بخاتمة عامة توصلنا فيها إلى عدة نتائج، واقتراح عدة توصيات.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية لأثر القياس وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية

تمهيد:

يعتبر القياس من أهم عناصر البحث العلمي حيث لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج من دونه، فهو أحد الوظائف الأساسية للمحاسبة، وهذا ما يتطلب البحث عن البديل الذي يوفر معلومات تتسم بالخصائص النوعية (الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية لمقارنة) حيث يكمن الجدل القائم فيما يخص القياس المحاسبي في اختيار الطريقة المناسبة التي تظهر المعلومات بشكل أفضل، من بين طرق القياس التي لكل منها يؤدي إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة لدى مستخدمي القوائم المالية باختلاف طريقة القياس .

ومن بين الطرق المستخدمة في عملية القياس نجد طريقة القيمة العادلة التي جاءت لتغطية العجز الذي ظهر في التكلفة التاريخية والتي دعا لها النموذج المحاسبي الدولي (معايير المحاسبة الدولية) والذي تجلى في الإصدارات الحديثة لمجلس معايير المحاسبة الدولية وتأكيد على أهمية استخدامه في عملية الإفصاح والقياس المحاسبي.

من خلال ما سبق سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

- ✓ المبحث الأول: مدخل للقيمة العادلة
- ✓ المبحث الثاني: مفهوم جودة القوائم المالية ومعاييرها وخصائصها وعلاقتها بالقيمة العادلة

المبحث الأول: مدخل للقيمة العادلة

تعد القيمة العادلة من بين أهم بدائل القياس التي جاءت لتغطية ثغرات التكلفة التاريخية سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف القيمة لعادلة أساليب قياس القيمة العادلة ومتطلبات تطبيقها وشروط تطبيقها ومزايا تطبيقها عيوبها.

المطلب الأول: تعريف القيمة العادلة

1) تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم القيمة العادلة بتعدد الجهات التي قدمتها فقد عرفت القيمة العادلة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية وذلك في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) بأنها " القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة، والتي تعمل في ظل ظروف السوق العادية.[1]

2) القيمة العادلة للأصل على أنها " ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقة بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل بعيداً عن ظروف التصفية، وفي المقابل تعد القيمة العادلة للمطلوبات على أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية، مع استبعاد أثر التصفية"[2]

3) هي المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال الموجودات (بيع) أو تسوية دفع (مطلوبات) بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة .[3]

4) القيمة العادلة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بن أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقة[4]

5) عرفت أيضا أنها "السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو مدفوع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس عندما تكون الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة متاحة.[5]

---

[1] محمد زرقون، فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 04،ورقلة، 2016، ص7 .

2 خضير مجيد علاوي ، القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة–بالتطبيق على **شركة بغداد لانتاج المواد الانشائية** – مساهمة مختلطة، مجلة بابل للعلوم انسانية،العدد 2014/6، ص1646 .

[3] حاج قويدر قوين، أهمية القياس بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (**IAS/IFRS**)، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (**IAS-IFRS-IPSAS**) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات ، ورقلة، ص341 .

[4] رضا ابراهيم صالح , أثر التوجه نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية، العدد رقم (2) المجلد رقم 32، مصر، 2009،ص 23.

5 Christian Laux Christian Leuz ، The Crisis of Fair Value Accounting: king Sense of the Recent، The University of Chicago, Booth School of Business 2009 the page 3.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص المفهوم التالي:

القيمة العادلة: هي قيمة الأصل في ظل سوق مالية نشطة.

المطلب الثاني: طرق قياس القيمة العادلة

هناك عدة أساليب وتقنيات يمكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة، هذه التقنيات تختلف في طرق الحساب لكن قد تتقارب في النتائج ومن أهم هذه الأساليب:[1]

1) **التكلفة التاريخية المعدلة** : ويطلق البعض على هذه الطريقة بمدخل القوة الشرائية العامة ،وهذا المدخل قائم على تسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بوحدات قياس بنفس القوة الشرائية وعلى هذا فإن وحدة القياس يجب أن تكون موحدة مع الاحتفاظ بنفس أساس القياس المستخدم في القوائم المالية مثل التكلفة التاريخية حيث يتم إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية على أساس التكلفة التاريخية ثم يتم تعديلها بالرقم القياسي العام للأسعار ويكون مقدار الربح للمؤسسة هو المبلغ الذي يمكن توزيعه على المساهمين أو الملاك بعد المحافظة على القوة الشرائية لرأس المال المستثمر.[2]

2) **التكلفة الإستبدالية**: يقصد بها قيمة الأصل الثابت المدفوع خلال فترة استبدال الأصل، غالبا ما تكون هذه التكلفة هي القيمة الحالية للأصل عند تقديره.

وعرفت أيضا: بأنها سعر الدخول الجاري المبلغ النقدي أو ما يمثله الواجب دفعه من أجل الحصول على أصل مماثل للأصل الموجود، أي سعر السوق الحالي إلا أنها أثارت الجدل بين المحاسبين حول عبارة الأصول المماثلة، حيث ظهرت عدة معاني

لها: كلفة استبدال الأصول المستخدمة: والتي يقص بها المبلغ النقدي المطلوب من أجل الحصول على أصل مماثل من سوق الأصل المستعملة، والتي لها نفس العمر الإنتاجي للأصل الموجود حالياً.

كلفة إعادة إنتاج الأصول المماثلة: يقصد بها التكلفة التي يمكن أن يتكبدها المشروع لإنتاج أصل جديد، ويركز كل من (Edwards & Bel l) على هذا المفهوم لتكلفة الاستبدال.

[1] حدة فروحات، أسامة عمامرة، القيمة العادلة كأداة و منهاج للقياس المحاسبي، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (**IAS-IFRS-IPSAS**) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات ، ورقلة، ص332 334 .

[2] يوسف نسيل، أثر تطبيق القيمة العادلة في قياس عناصر التثبيتات دراسة لعينة من المحاسبين والمهتمين في مجال المحاسبة، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015 ص 8 .

كلفة الأصول الجديدة: هي تكلفة استبدال القدرة الإنتاجية للأصل حيث تعكس أثر التغير التكنولوجي ولقد تبنى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) هذه الطرق الثلاثة للقيمة الجارية، لتقييم أصول المؤسسة تحت مفهوم القيمة العادلة، حيث تتم عملية تقييم كل أصل بالطريقة التي تظهر ملائمة عند إعداد الحسابات الختامية .

3) **القيمة البيعية (أسعار الخروج الجارية)** : وهي تعبر عن سعر بيع الأصل الآن مطروحاً منه مصاريف التخلص منه بدلاً من تكلفة استبداله أو تكلفة اقتنائه الأصلية، ويعاب على هذه الطريقة أن المؤسسة اقتنت الأصل ليس لغرض إعادة بيعها ولكن لاستخدامها في عملية الإنتاج وكذلك غياب أسواق منظمة لكثير من عناصر الأصول حتى يمكن تقدير القيمة السوقية لها بطريقة موضوعية. وفي حالة عدم إمكانية تقدير هذه القيمة بشكل مباشر من خلال أسعار السوق يتم الاعتماد عادة على أحد هذين البديلين:

استخدام أرقام قياسية خاصة للأسعار، محتسبة إما من طرف هيئات خارجية مستقلة أو من طرف المؤسسة؛ استخدام الخبرة المهنية في التقدير.

4) **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (القيمة الاقتصادية)** : تتحدد قيمة الأصل أو مجموعة الأصول على أساس قيمة التدفقات النقدية الواردة أو الصادرة من المؤسسة بسبب هذا الأصل أو بسبب مجموعة الأصول. وتقاس القيمة الحالية عن طريق خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة واقعي. حيث تستند هذه الطريقة على فكرة أساسية هي أن الدخل أداة لقياس القيمة وهو ما نادى به العديد من الاقتصاديين حيث أوضحوا أن قيمة الأصل تعتمد كلياً على المتصلات الصافية المستقبلية الناتجة من استعمال الأصل، ومن ثم يتم النظر إلى نتائج الأصل وليس إلى الأصل نفسه.[1]

[1] حدة فروحات، اسامة عمامرة، مرجع سابق، ص 334 .

المطلب الثالث: القيمة العادلة في البيئة الجزائرية وشروط تطبيقها

جاء النظام المحاسبي المالي ببدائل للقياس من بينها القيمة العادلة وتساهم في تزويد مستخدمي القوائم المالية معلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات.

الفرع الأول: القيمة العادلة في البيئة الجزائرية

تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية "، حيث أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات"، وعرفها في الملحق الثالث على أنها **22** " :المبلغ الذي يمكن أن يتم من اجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية." كما عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 08/9 المؤرخ في 29ديسمبر 2009المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها**23** " : المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما أو انقضاء خصم ما بين أطراف على اطلاع جيد راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية."

والملاحظ من خلال التعاريف السابقة أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة تعريف لم يختلف كثير عن التعريف المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية، وتشير التعاريف السابقة إلى الثمن أو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري بحيث تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية[1].

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية نلخصها في النقاط التالية[2]:

1.صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية : إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية.

[1] محمد زرقون ، فارس بن يدير،مرجع سابق ،ص7 .

[2] صلاح الدين طواهير ، القياس بين القيمة العادلة التكلفة التاريخية دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة بولاية ورقلة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، 2017 ،ص14.

2.تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي : يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الإهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية.

3.غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة : إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم و السندات و مشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد و عميق على النظام المالي للجزائر،

4.غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني : إن تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الوقع العملي الاقتصادي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيان .[1]

الفرع الثاني: شروط تطبيقها

تتمثل أهم مزايا استخدام القيمة العادلة في ما يلي:[2]

- توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفعالة، بالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفعالية؛
- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة؛
- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه لمجر د فقط؛
- أن تتم العملية التبادلية بحرية تامة ومن دون ضغوط ولا يكون هناك ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية؛

[1] محمد زرقون ، فارس بن يدير،المرجع السابق،ص15.

[2] تامر بسام جابر الأغا ، أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية درسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية – غزة ، فلسطين ، 2013 ،ص39 .

- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة ومستقلين وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه.[1]

المطلب الرابع: مزايا وعيوب تطبيق القيمة العادلة

رغم اعتماد القيمة العادلة كبديل لتكلفة التاريخية لما أظهرت من عيوب ومشاكل إلا أن القيمة العادلة أيضا أظهرت مزيا وعيوب سنتطرق في هذا المطلب لمزايا وعيوب القيمة العادلة.

الفرع الأول: مزايا استخدام القيمة العادلة

تشمل أهم مزايا استخدام القيمة العادلة فيما يلي:[2]

- تعكس القيمة العادلة واقع المؤسسة الاقتصادي وهي أقرب لتعبير العادل للقوائم المالية؛
- إذا تم تقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار؛
- يتفق مفهوم القيمة العادلة مع المحافظة على رأس المال؛
- يوفر هذا المدخل مقياسا يتميز بالدقة لمفهوم والربح الاقتصادي المؤسسة؛
- تراعى محاسبة القيمة العادلة تغييرات القيمة العادلة؛
- تعالج جانبا من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية للوحدة؛
- تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤيه مستقبلية لقيمة المؤسسة؛
- تعتبر القيمة العادلة أساسا ومقياسا هاما للاعتراف والقياس والإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، والمنتجات الزراعية والاستثمارات العقارية.[3]

[1] حاج قويدر قورين، مرجع سابق، ص341.

[2] بالضياف بشير، القياس المحاسبي للتثبيتات وفق مقاربة القيمة العادلة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017، ص 12.

[3] نسيل يوسف، مرجع سابق، ص 12.

الفرع الثاني: عيوب استخدام القيمة العادلة

وعلى الرغم من الفائدة الكبيرة من تطبيق القيمة العادلة إلا أنها لم تخلو من عيوب التي نوجزها فيما يلي :[1]

- اعتماد هذا المعيار في بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بسبب اختلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم للأدوات المالية غير النشطة، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات المؤسسة عندما لا تتوفر لها أسواق نشطة؛
- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية؛
- قد يسبب استخدام معيار القيمة العادلة مجالا كبرا للتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقا لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد البيانات المالية؛
- إن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في رؤوس الأموال دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين المؤسسة وأطراف خارجية عنها، قد يفتح بابا للتلاعب في الإيرادات؛
- القيمة العادلة تتميز بزيادة التكاليف للحصول على المعلومات وسبباً في زيادة التكلفة عن المنفعة؛
- صعوبة تحديد القيمة السوقية العادلة في حالة عدم توفر أسواق نشطة مما يعيق إجراء مقارنة؛
- افتقاد القيمة العادلة لمصداقيتها في حالة بيع المؤسسة لمجهوداتها عند الإضرار؛[2]

[1] هشام شلغام، تقييم بدائل القياس في ظل تطبيق النظام المحاسبي و المالي ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.ص21 .

[2] محمد عبد القادر بورزيق ، أثر تطبيق القيمة العادلة على قياس عناصر التثبيتات دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة ، مذكرة ماستر غير منشورة ، قاصدي مرباح ورقلة ، ورقلة، ص11 .

المبحث الثاني: مفهوم جودة القوائم المالية ومعاييرها وخصائصها وعلاقتها بالقيمة العادلة

لتكون المعلومات المحاسبية أكثر صدق وتساهم في اتخاذ القرارات السليمة لا بدن أن تتسم بمجموعة من الخصائص سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الأدبيات النظرية لمفهوم جودة القوائم المالية وخصائصها وعلاقتها بالقيمة العادلة.

المطلب الأول: مفهوم جودة القوائم المالية وخصائصها

لتتسم القوائم المالية بجودة لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم جودة القوائم المالية وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم جودة القوائم المالية

إن تحديد أهداف القوائم المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[1]

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.[2]

[1] أحمد قايد نورالدين ، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص 5 .

[2] صبايحي نـوال، أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، الوادي، ص8.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن جودة القوائم المالية: هي الخصائص التي لابد أن تتصف بها القوائم المالية لتساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص الأساسية: وتشمل على خاصتين وهما:

أ. **الملاءمة**: ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي:

- **القيمة التنبؤية**: ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.
- **قيمة التغذية العكسية**: أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.
- **التوقيت المناسب**: أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.[1]

- **ب. الموثوقية**: ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB
- خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي:

- **القابلية للتحقق (الموضوعية)**: وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.
- **الصدق في التعبير**: تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

[1] صبايحي نـوال، مرجع سابق، ص9.

- **الحيـاد:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين. إذن فالملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.[1]

2.2. الخصائص الثانوية:

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي:

أ. **الثبات:** يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

ب. **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

إضافة إلى هذا هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

- **قيد حاكم أو متحكم:** وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

الأهمية النسبية: تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه

[1] باسل فهد عبد الحميد ،أثر طبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضواء الأزمة المالية العالمية ،رسالة ماجسير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط،الأردن، 2011ص 13 .

مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية.[1]

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف ومستخدميها فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الشريدة ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.[2]

ج. **القابلية للفهم**: هي إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية لهذا الغرض فانه من المفرض أن يكون لدى المستخدم مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية وعلى كل حال فانه يجب عدم استيعاب المعلومات حول المسائلة المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين. [3]

[1] فتيحة بودرهم،واقع تطبيق منهج القيمة العادلة في البيئة المحاسبة اجزائرية ، مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2017 ص16.

[2] صبايحي نـوال ،مرجع سابق ،ص12 .

[3] عوض الله جعفر الحسين أبوبكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبة، مجلة العلوم و الثقافة، 12(02) للعام 2011، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، السودان،2012 .

المطلب الثاني: محددات جودة القوائم المالية

ظهرت هناك عدد من المشاكل والمحددات الاستخدام الخصائص النوعية كان أبرزها:[1]

1) احتمال التعارض بين الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملائمة والموثوقية)، إذ لا يوجد توافق بين الملائمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أنها موثوق بها ولمنها غير ملائمة.
2) احتمال التعارض بين الخصائص النوعية الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة النبوئية للمعلومات المحاسبية فقد تصل المعلمات في الوقت المناسب، ولكنها لا تملك قدرة تنبؤيه عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية.
3) ليست كل المعلومات الملائمة والموثوقة بها تعد معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه، أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى تأثير على متخذ القرار.
4) كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها، (اختبار التكلفة/ العائد)، فالمعلومات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعد معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى المعلومات المحاسبية يجيب عدم إنتاجها، توزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عن الافصاح عن تلك المعلومات، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.
5) قد تكون المعلومات المحاسبية ملاءمة وموثوقة بها إلا أنه توجد مستخدمها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يوجهه، على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن هناك عددا كبيرا من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب

[1] زيد عثمان دنون ، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية ، ما جستير غير منشورة ،جامعة الزرقاء ، الأردن ، 2015 ،ص52

6) بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركة مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمنية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق، وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير، وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير، والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي، ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.[1]

المطلب الثالث: علاقة الخصائص النوعية للتقارير المالية بالقيمة العادلة

إن الخصائص نوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات للإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من سمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة.[2]

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)المتعلق بالملائمة والموثوقية استخدام أكبر لمقياس القيمة العادلة في القوائم المالية. ويعزى ذلك إلى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصفة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقيم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية.

كما يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فترة 78 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعد مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية إذا أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى ما يلي:

- ✓ تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات؛
- ✓ تمكن معلومات القيمة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية نظر بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك؛

[1] زيد عثمان دنون ، مرجع سابق، ص52 .

[2] فارس بن يدير ، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ، مذكرة ماجستير ير منشورة ، قاصدي مرباح ورقلة ، ورقلة ،2015، ص7 .

- ✓ توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها. [1]

المطلب الرابع: أثر القيمة العادلة على خاصيتي الملائمة والموثوقية

إن المعلومات المالية في ظل القيمة العادلة أكثر ملائمة من تلك الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية وذلك نتيجة لحاجة المستمرة إلى المعلومات التي كون أكثر صحة في القرارات المستقبلية ، ان زيادة ملائمة المعلومات المالية من خلال القيمة العادلة يكون مصحوبا بنقص في موثوقيتها ومصداقيتها و بالتالي نموذج لقيمة العادلة يحقق قدرا أكبر من الملائمة قدرا أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة، لأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملائمة أو الموثوقية، فإنه يجب الموازنة بينهما ،ففي بعض المواقف تكون لملائمة أهم من الموثوقية العكس في مواقف أخرى، مع ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملائمة أو الموثوقية بالكامل .[2]

الجدول رقم (1-1) مقارنة بين الخصائص الفرعية للموثوقية والملائمة بالنسبة للقيمة العادلة

البيان	الخصائص الفرعية	القيمة العادلة	النتيجة
الموثوقية	القابلية لتحقق	لا تتحقق	توفر القيمة العادلة معلومات ذات ملائمة أكثر مما هي موثوقة
	الحياد	لا يتحقق	
	صدق التعبير	لا يتحقق	
الملائمة	التوقيت المناسب	يتحقق	
	القيمة التنبؤية	يتحقق	
	التغذية العكسية	يتحقق	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مراجع تم ذكرها.

[1] فتيحة بودرهم ،مرجع سابق ، ص20 .

[2] عائشة شراد ، إنعكاسات تطبيق القيمة العادل كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية دراسة ميدنية ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة حمى لخضر، الوادي، 2015ص 31 .

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للقياس بالقيمة العادلة وجودة التقارير المالية

سنحاول من خلال هذا المبحث لعرض أهم الدراسات التي تناولت موضوع أثر القياس وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في العديد من الدول وبيئات محاسبية مختلفة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. **دراسة (باسل فهد عبد الحميد قشلان) 2011 بعنوان: أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضواء الأزمة المالية العالمية**، هل مازال الاهتمام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة على البيانات المالية للمنشاة في ظروف التضخم الاقتصادي بنفس الاهتمام كما هو حاليا في حالة الأزمة المالية العالمية، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضواء الأزمة المالية العالمية. اعتمدت على الاستبيان في جمع المعلومات وكانت أهم النتائج إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للبنوك الأردنية قد لا تعكس واقع حال البنوك من حيث تأثير على الدخل وحقوق الملكية مقارنة مع المعلومات التكلفة التاريخية بحيث تأثر الدخل وحقوق الملكية سلبا لتظهر وضع المنشأة بحسب الوضع الاقتصادي.
2. **دراسة (جميل حسن النجار) 2013 أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية؛ دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين**

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .وقد طبقت الدراسة على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة .توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملاءمة لقياس القيمة

العادلة لكثير من الأصول في فلسطين.

دراسة (محمد حسان بن مالك، محمد البشير غوالي) 2015 بعنوان أثر القياس المحاسبي المستند على القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي – دراسة تطبيقية امدى تأثير القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للشركات الناشطة في الجنوب.

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من الشركات الناشطة في الجنوب الشرقي، بداية بتحليل الجوانب النظرية المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة والمعالجات المحاسبية الخاصة بها وتحليل العلاقة بين القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأخيرا تأثير القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية وتم استعمال 84 استمارة استبيان، وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إجابي لاستعمال القيمة العادلة في الرفع من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.[1]

3. **دراسة (سامية كاهي) 2015 بعنوان أثر بدائل القياس على الخصائص النوعية للمعلومات المالية دراسة عينة من المحاسبين بولاية ورقلة** هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر استخدام بدائل متعددة للقياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وذلك من خلال عرض مختلف بدائل القياس المحاسبي وتقييمها باعتبار أن كل بديل يتلاءم مع مكان وزمان تطبيقه، ومحاولة معرفة مدى إمكانية تطبيق بهذه البدائل في البيئة المحاسبية الجزائرية، وانعكاسها على جودة المعلومات المالية ولتحقيق هذه الدراسة وأهدافها، فقد اعتمد الباحث على المنهج التجريبي وهذا باستخدام أداة الاستبيان، بغية الوقوف

على آراء المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية ومكاتب المحاسبة في ولاية ورقلة والذي بلغ عددهم (75) فرد.

فتوصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة لا يؤيدون فكرة استخدام بدائل متعددة للقياس المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بالرغم ما أظهرت الحاجة إليها، وأن تطبيق بدائل متعددة للقياس المحاسبي من شأنه أن يؤثر على مصداقية المعلومات المالية.[2]

[1] محمد حسان بن مالك، محمد بشير الغوالي، أثر القياس المحاسبي المستند إل القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناشطة في الجنوب الشرقي دراسة حالة تطبيقية، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 2015/15.

[2] سامية كاهية، أثر تعدد بدائل القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المالية دراسة لعيينة من المحاسبين بولاية ورقلة ، مذكرة ماستر غير منشورة، قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

4. **دراسة (محمد زرقون ، فارس بن يدير) ،2016 بعنوان واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية – دراسة ميدانية لفئتين المحاسبة فئة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر وفئة الأكاديميين و المهنيين المحاسبين.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية في الجزائر وللوصول إلى الأهداف و النتائج، تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية ، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن لمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبق نموذج القيمة العادلة في القياس و الإفصاح المحاسبي، و أيضا هناك دور هام لتبني النظام المحاسبي و المالي لنموذج القيمة العادلة للقياس المحاسبي وكذا الافصاح بموجبها ،بالإضافة إلى تطبيق القيمة العادلة أثر إيجابي على جودة المعلومات لمحاسبية من خلال تعظيم الخصائص النوعية لتلك المعلومات وتوصلت أيضا الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة.

5. **دراسة فتيحة بودرهم بعنوان واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبة الجزائرية دراسة ميدانية 2017**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية, وذلك بالتعرض إلى أهم جوانب لإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة, أول التعرف على مدى أهمية تبني النظام المحاسبي المالي (scf) لنموذج القيمة العادلة, أما ثانيا عرفة كيفية تأثيرها في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أهمها خاصية الملائمة, الموثوقية, القابلية للفهم, القابلية للمقارنة و لتحقيق أهداف ونتائج هذه الدراسة, قمنا بدراسة تطبيقية أجريت لتحليل البيانات واختبار الفرضيات المطروحة حيث تم الاعتماد على مجموعة من البيانات منها الأولية و منها الثانوية فمن خلالها تم تصميم استمارة الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية, حيث تم صياغتها بحيث أمكن من خلالها استطلاع رأي الفئة المستهدفة بما يحقق أهداف الدراسة, وقد اعتمدنا في تحليل بيانات الاستبيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (ssp) وأظهرت نتائج تحليل بيانات هذه الدراسة على أن محاسبة القيمة العادلة لها تأثير في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وان مفهوم محاسبة القيمة العادلة ل يناسب متخذي القرار داخل

البيئة المحاسبية الجزائرية. وقد توصلت أيضا هذه الدراسة إلى أن هناك عوائق وتحديات عديدة تجعل البيئة المحاسبية الجزائرية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة ولعل أبرزها عدم جاهزية السوق المالي الجزائري.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

6. تهدف **دراسة (2006 (Wayne R Landsman** بعنوان محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية: بعض الآثار على التنظيم المصرفي إلى التعرف ما اذا كانت المحاسبة على أساس القيمة العادلة في البنوك تستخدم لتحديد رأس المال التنظيمي في البنك في اتخاذ قراراته _ حيث أوضح أن هيئة المعايير المحاسبة الدولية كلفت الاعتراف بجميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة، استخدم الباحث دراسة للسوق المالية وخرج بنتائج أهمها القيمة العادلة تسمح بتقليل من التلاعب في الموجودات بالنسبة للإدارة، كما تسمح القيمة العادلة بتقليل الخطأ عند اتخاذ قرارات الاستثمار.[1]

7. تهدف **دراسة (Webb) 2009 Mark J. Kohlbeck, Jeffrey R. Cohen, and Lori L. Holder** بعنوان حالة حقوق الامتياز المعاد امتلاكها إلى تنفيذ الاجراءات المتعلقة بتدقيق القيمة العادلة فيما يتعلق انخفاض قيمة الأصول غير ملموسة، حيث تركزت دراستهما على أحد القيم الرئيسية لقيمة العادلة وتوصل إلى نتائج من بينها : تطوير حكم مدقق الحسابات على أساس القيمة العادلة بتطوير معايير المحاسبة.[2]

8. **تهدف دراسة (Christian Laux and Christian Leuz) 2009** بعنوان أزمة محاسبة القيمة العادلة إلى النقاش الذي دار حول القيمة العادلة حيث نشأ جدل عن القيمة العادلة بعتبارها المساهم الرئيسي في الأزمة المالية، استخدم الباحث البيانات الوصفية والأدلة التجريبية ووصل إلى نتائج التالية: محاسبة القيمة العادلة ليست هي السبب الرئيسي في الأزمة المالية 2008 _ لا يدعم القليل من الادعاءات حول الازمة العالمية.[3]

9. **تهدف دراسة (Christian Laux and Christian Leuz) 2009** بعنوان هل ساهمت محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية إلى مناقشة الجدل الكبير حول ماهو جديد ومختلف في المحاسبة الحديثة حيث بعد الأزمة المالية

1 by Wayne R Landsma, Fair value accounting for financial instruments: some implications for bank regulation. BIS Working Papers No 209, 11-12 November 2005

2 Mark J. Kohlbeck, Jeffrey R, Cohen, and Lori L. Holder-Webb.Auditing Intangible Assets and Evaluating Fair Market Value: The Case of Reacquired Franchise Rights . ISSUES IN ACCOUNTING EDUCATIONVol. 24, No. February 2009

[3]Christian Laux, Christian Leuz. DidFair-ValueAccounting Contributetothe Financial Crisis? , ECGI Working Paper Series in Finance, ECGI Working Paper Series in Finance.

أصبح النقاش عن سلبيات وايجابيات القيمة العادلة والتحدي الكبير في المستقبل لواضعي المعايير وكان الدراسة في المؤسسة الاتحادية للارصدة الجوية وتوصل إلى نتائج أهمها: القياس وفق التكلفة التاريخية ليست هي الحل الأمثل لمشاكل القيمة العادلة.

10. **تهدف دراسة (Urooj Khan Columbia) 2010** بعنوان هل تساهم محاسبة القيمة العادلة في المخاطر النظامية في الصناعة المصرفية؟ إلى تبيان أن القيمة العادلة كانت هي السبب الرئيسي في الأزمات والانهيارات المالية وأدت إلى حلقة مفرغة من هبوط الأسعار مما زاد من المخاطر العامة في النظام المالي فكان الهدف الرئيسي التحق ما اذا كانت محاسبة القيمة العادلة مرتبطة بزيادة المخاطر و توصل إلى نتائج منها: الابلاغ عن القيمة العادلة يرتبط بزيادة التنافس بين البنوك _ زيادة التنافس بين البنوك هي أشد خلال فترات عدم السيولة في السوق _ زيادة التنافس بين البنوك مرتبط بمحاسبة القيمة العادلة.[1]

11. **تهدف دراسة (Hans B. Christensen and Valeri V. Nikolayev) 2013** بعنوان محاسبة القيمة العادلة للموجودات غير المالية اجتياز اختبار السوق إلى الاختيار بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية الذي أصبح مضوع خلاف ين الأكاديميين والمهنيين حيث كانت دراسته في سوق كانت تحدد فيها قوى السوق السعر وليس الهيئة التنظيمية، وتوصل إلى نتائج منها إلى محدودية استخدام القيمة العادلة _ اختلاف ملحوظ في السوق الذي يتحدد فيه الاختيار _ محاسبة القيمة العادلة تتوفر عند تقديرات موثوقة بتكلفة منخفضة.[2]

محل الدراسة من الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة موضوع القيمة العادلة من الناحية النظرية والتحليلية من حيث المفهوم

من حيث المكان والزمان: تمت الدراسة الحالية على مستوى منطقة ورقلة 2018سنة بينما أجريت الدراسات السابقة في بيئات عربية وأجنبية ما بين سنتي 2006 إلى 2017.

1 Urooj Khan Columbia.Shiva Rajgopal.Does Fair Value Accounting Contribute to Systemic Risk in the Banking Industry, Columbia Business School, Current Version: September 14, 2010 Please do not circulate without permission Comments are welcome.

2 Hans B. Christensen and Valeri V. Nikolaev ,Does Fair Value Accounting for Non-Financial Assets Pass the Market Test?,This version: 10 January 2013. The University of Chicago Booth School of Business 5807 South Woodlawn Avenue Chicago, IL 60637.

من حيث العينة: شملت الدراسة الحالية عينية من 40 محاسب ومهني على مستوى مكاتب محاسبة خاصة ومؤسسات اقتصادية، أما الدراسات السابقة تناولت عينة أكبر.

من حيث المتغيرات: هدفت الدراسة الحالية لدارسة مدى توفر البيئة الجزائرية على متطلبات تطبيق القيمة العادلة وأثر تطبيق القيمة العادلة على خاصيتي الموثوقية والملائمة أما عن الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة أو أكثر.

خلاصة الفصل:

في نهاية الفصل ومن خلال ما سبق يمكن القول إن المحاسبة ومن خلال وظيفة القياس تسعى إلى انتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية، وهذا من خلال اختيار الأساس المناسب للقياس الذي يوفر معلومات ذات مصداقية لمساعدة مستخدمي القوائم المالي في اتخاذ القرارات حيث يبقى الجدل قائم فيها يتعلق بالقياس.

كما استخلصنا من خلال الدراسة النظرية أن هناك صعوبات ومشاكل تواجه تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية حيث تتسم المعلومات الواردة وفق القيمة العادلة بقدر كبير من الملائمة وبقدر أقل من الموثوقية.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية لأثر القياس وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية

تمهيد

بعد التطرق في الفصل السابق للأدبيات النظرية والتطبيقية وكذلك العديد من الدراسات الميدانية والتطبيقية والتي لها علاقة بموضوع البحث بصفة مباشرة سنحاول في هذا الفصل معرفة آراء ووجهات نظر المهنيين حول مدى تأثير القياس وفق القيمة العادلة على جودة التقارير المالية وذلك من خلال توزيع استمارة في مدينة ورقلة وحاسي مسعود بغيت تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة سنقوم بتقسيم فصل الدراسة الميدانية إلى مبحثين حيث يهتم المبحث الأول بالطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية أما الثاني فسيعرض النتائج المتواصل إليها وكذا مناقشتها كما يتم تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات في نهاية الدراسة .

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث بشكل توضيحي إلى منهجية المتبعة في الدراسة، حيث تحتوي على أساليب جمع البيانات ومنهجية الدراسة والتعريف بها، بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة المستهدفة واجابتها الفعلية والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات فضلا عن تحليل الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة.

المطلب الأول: عرض الاستبيان

حيث يتم التطرق إلى مراحل إعداد الاستبيان بدءا من مرحلة إعداد استمارة، إلى مرحلة توزيع الاستمارات، وأخيرا إعداد هيكل لاستبيان ومجتمع وعينة الدراسة.

الفرع الأول: مراحل ومحتوى الاستبيان

أولا: مرحلة تصميم الاستبيان

تمثل الدراسة أهم أداة لجمع المعلومات والبيانات لتحليل مدى أثر القياس بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية وذلك عن طريق عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وكذا المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية.

وللحصول على استمارة أكثر دقة وموثوقية ومنظمة في شكلها العلمي من حيث الوضوح والبساطة، فقد مرت بثلاث مراحل:

1. **مرحلة التصميم الأولي**: حيث تعتبر أول مرحلة في إعداد استمارة الاستبيان، حيث تم الاستعانة بالدراسات السابقة بالعربية والأجنبية ومراجع أخرى) كتب، مقالات أبحاث عملية جرائد رسمية،) كما تم الاطلاع على استبيانات أخرى حول نفس الموضوع، كما تم طرح مجموعة من التساؤلات مع مراعاة الإشكالية وفرضيات البحث وحاولنا استخدام:
   - لغة سليمة؛
   - صياغة أسئلة سليمة بسيطة وغير قابلة للتأويل؛
   - ترتيب الأسئلة وتسلسلها وربطها بأهداف الدراسة.

2. **مرحلة إعادة التصميم**: هي الخطوة الثانية فبعد استكمال مرحلة تصميم استمارة الاستبيان، عرضها للمراجعة والاحتكام من طرف بعض الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة، للتأكد من صحة وسلامة الاستمارة ووضوح وفهم الأسئلة، وبعد الأخذ بعين الاعتبار والعمل بآراء والملاحظات الموجهة من طرف الأساتذة فيما يخص طرح وصياغة الأسئلة بأسلوب واضح انتقلنا إلى المرحلة الثالثة.

3. **مرحلة التصميم النهائي**: وهي آخر مرحلة في عملية تصميم الاستمارة، فبعد القيام بالتعديلات والعمل بالملاحظات الموجهة في المرحلة السابقة، ومن ثم عرض التصميم النهائي وتوزيعه استعانة ب:

- التوزيع المباشر الأفراد العينة في: ورقلة، حاسي مسعود.
- البريد الالكتروني لبعض مكاتب المحاسبة ومحافظي الحسابات، والخبراء المحاسبين والمحاسبين في الشركات.

أما بخصوص عملية الاسترجاع: فقد تعددت وتم الاسترجاع تبعا الاختلاف طرق التوزيع.

ثانيا: محتوى الاستبيان

تضمنت الاستمارة مقدمة تعرف على الموضوع المراد دراسته، ويحتوي على ثلاث أقسام مبينة على النحو التالي:

- **القسم الأول**: خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية.
- **القسم الثاني**: تضمن هذا القسم الأسئلة المتعلقة بالإجابة على الفرضيات وقسم إلى ثلاث محاور هي:

✓ **المحور الأول**: تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى حول تتوفر البيئة الجزائرية المحاسبية على متطلبات تطبيق القيمة العادلة واحتوى على 4 أسئلة.

✓ **المحور الثاني**: تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بالفرضية الثانية حول تؤثر القيمة العادلة إيجابا على ملائمة القوائم المالية واحتوى على 4 أسئلة.

✓ **المحور الثالث**: تضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بالفرضية الثالثة حول تؤثر القيمة العادلة سلبا على ملائمة القوائم المالية واحتوى على 4 أسئلة.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

حرصنا في اختيارنا لمجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها المستجوبين على اطلاع كافي بالموضوع، ولديهم الخبرة العلمية والعملية، وقد شملت الدراسة منطقة ورقلة وحاسي مسعود، وتتمثل العينة المختارة على النحو التالي:

- **خبير محاسب**
- **محافظ حسابات**
- **محاسب معتمد**
- **محاسب في مؤسسة اقتصادية**

ولقد تم توزيع 57 استمارة وفي الأخير تقرر اعتماد 40 بعد عدم استلام 7 وإلغاء 10 لنقص في اجابات المستجوبين.

الفرع الثالث: الأدوات المستعملة في الدراسة

سنعرض في هذا الفرع الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان

أولا: الأدوات الإحصائية

اختبار الاستبيان بطريقة ألفا كرومباخ:

يستخدم معامل آلفا كرومباخ الاختبار صدق وثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين على الأسئلة المطروحة وكذا لكل متغير على إحدى، وتأخذ قيم محصورة بين الصفر والواحد مع العلم أم لكل قيمة دلالة.

نتائج اختبار الثبات:

عند قيامنا بتطبيق آلفا كرومباخ من أجل اختبار الصدق والثبات في إجابات عينة الدراسة المكونة من 40 فرد تحصلنا على القيمة (0.665) وهذا يدل على أن الارتباط بين الإجابات.

الجدول رقم (2-1) يوضح ثبات الاستبانة

عدد العبارات	آلفا كرومباخ
14	0.665

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

ولقد تم إعداد الأسئلة على مقياس "ليكارت الثلاثي" (Likert Scale) و الذي يحمل ثلاثة إجابات، وهذا من أجل تحدي آراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان كما هو مبين في الجدول التالي :

مقياس ليكارت :

الجدول رقم (2-2): مقياس ليكارت الثلاثي

الرأي	غير موافق	محايد	موافق
الوزن (الدرجة)	**1**	**2**	**3**

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الجزء الثالث ص538.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن درجة 2 تعتبر الحد الفاصل بين الموافقة، وبالتالي يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

- الرأي غير الموافق تتراوح قيمة متوسطة المرجح من 1 إلى 1.66؛
- الرأي المحايد تتراوح قيمة متوسطة المرجحة من 1.67 إلى 2.33؛
- الرأي الموافق تتراوح قيمة متوسطة المرجح من 2.34 إلى 3؛

ثانيا: معالجة الاستمارة

بعد الانتهاء من عملية التصفية النهائية للاستمارات الصالحة للدراسة قمنا عرضها على برنامج الجداول الالكترونية، وذلك عرضها على برنامج الجداول الالكترونية، وذلك رسومات بيانية وذلك من أجل تسهيل عملية التحليل، كذلك استخدمنا أسلوب البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية، SPSS وبناءا على الأساليب السابقة اعتمدنا التحليل لإحصائي الوصفي . ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها استخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي:

1. حساب المتوسطات الحسابية، واستخراج التكرارات لكل عبارة من عبارات الاستبيان وكذا لكل محور؛
2. قياس الانحراف المعيري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية؛
3. معامل الارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغيرات؛
4. الانحدار؛

المطلب الثاني: تحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

ضمن هذا المطلب سنقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة المدروسة وذلك حسب المتغيرات التالية: الوظيفة، والخبرة المهنية.

الفرع الأول: توزيع أفراد عينة الدراسة

يبين الجدول الآتي توزيع الوظيفة لأفراد العينة المدروسة وهو كما يلي:

الجدول رقم (2-3) يمثل توزيع عينة الدراسة

الوظيفة	التكرار	النسبة
محافظ حسابات	11	27.7%
خبير محاسب	3	7.3%
محاسب معتمد	7	17.5%
محاسب في مؤسسة اقتصادية	19	47.5%
المجموع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

الشكل رقم (2-1) مثل التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الوظيفة

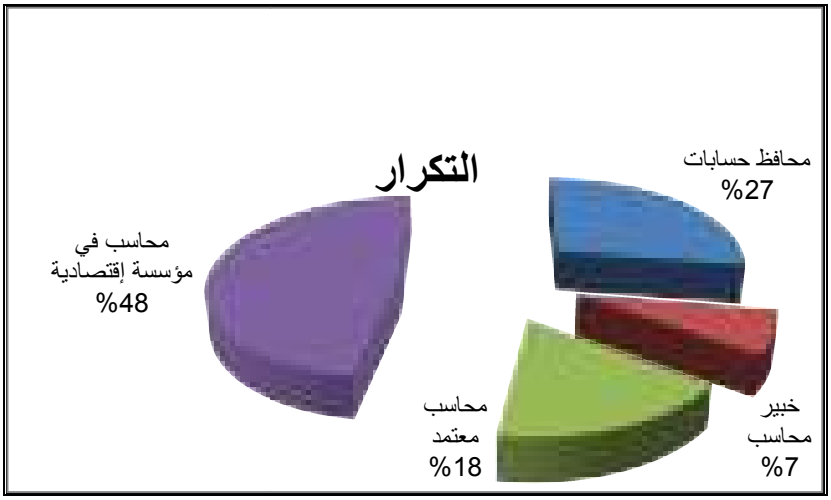

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

من خلال التحليل الوصفي لتوزيع أفراد العينة بالنسبة المستوى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة، ونلاحظ أن نسبة محاسب في مؤسسة اقتصادية قد بلغت 47.5%، تليها عينة محافظ حسابات بنسبة 27.7%، بينما بلغت نسبة محاسب معتمد بنسبة 17.5% وتليها عينة خبير محاسب بنسبة 7.3% .

من خلال قراءة توزيع العينة نلاحظ أن أكبر توزيع يعود لمحاسبي المؤسسات الاقتصادية وهذا ما نبرره لكثرة المؤسسات الاقتصادية بالإضافة الى استقبال عمال المؤسسات الاقتصادية لطلبة من مكاتب والمحاسبة والخبراء ومحافظي حسابات لتزامن فترة الدراسة مع اعداد الميزانية.

الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

يبين الشكل الآتي توزيع الخبرة المهنية الأفراد العينة المدروسة وهو كما يلي:

الجدول رقم(2-4) يمثل توزيع العينة حسب الخبرة

الفئات	التكرارات	النسبة
أقل من 5 سنوات	8	20%
ما بين 5 و10 سنوات	13	33%
أكثر من 10 سنوات	19	48%
المجـــــــمـــوع	40	100%

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

الشكل رقم (2-2) يمثل توزيع العينة حسب الخبرة

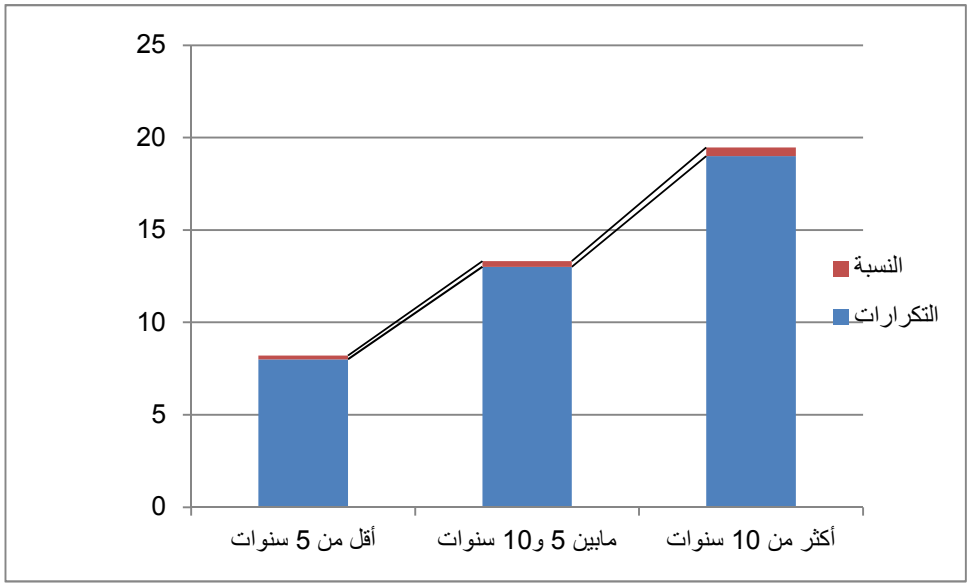

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

من خلال التحليل الوصفي لتوزيع أفراد العينة بالنسبة وحسب المعطيات فإن عدد سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، ونجد أن نسبة الخبرة أكثر من 10 سنوات هي الأعلى بـ 48%، وتليها ما بين 5 و10 سنوات بنسبة 33% ، أقل من 5 سنوات بنسبة 20% .

من خلال توزيع العينة نلاحظ أن أكبر توزيع يعود للفئات الأكثر من 10 سنوات بما أن أغلب عينة الدارسة هم هماك في مؤسسات اقتصادية وهذا ما نبرره بطلب المؤسسات عمال ذو خبرة عند طلب التشغيل.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية

يضم المبحث مطلبين: الأول يضم الإحصاء الوصفي للدراسة، والثاني متعلق بالإحصاء الاستدلالي

المطلب الأول: متوسط إجابات المهنيين حول متطلبات تطبيق القيمة العادلة وجودة القوائم المالية

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض وتحليل متوسطات المحاور الأربعة

الفرع الأول: متطلبات تطبيق القيمة العادلة

وضح الجدول رقم (**2-5**) النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان، والمتعلق متطلبت تطبيق القيمة العادلة.

الجدول رقم (2-5) متوسط إجابات المهنيين حول متطلبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه	الترتيب
توفر البيئة المحاسبية الجزائرية تراكم معرفي للمحاسبين يساهم في تفعيل التقدير الشخصي	**2.30**	**0.823**	**محايد**	**1**
تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على كوادر يمكنها تطبيق القيمة العادلة	**2.48**	**0.716**	**موفق**	**2**
تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على قوانين وتنظيمات تمكنها من تطبيق القيمة العادلة	**2.15**	**0.921**	**محايد**	**3**
تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على أسواق مالية فعالة تمكنها من تطبيق القيمة العادلة	**1.48**	**0.679**	**غير موفق**	**4**
متطلبات تطبيق القيمة العادلة	**2.1025**	**0.78475**	**محايد**	

من إعداد الطالب بناءا على برنامج spss نسخة 24

بالاطلاع على الجدول رقم (**2–5**) نلاحظ أن متوسط إجابات المهنيين حول متطلبات تطبيق القيمة العادلة يقع في المجال [1.67–2.33] ومتوسط حسابي2.01 و انحراف معيار 0.78 وهو متوسط يعكس أن المهنيين لا يرون أن البيئة المحاسبية في الجزائر لا تتوفر متطلبات تطبيق القيمة العادلة بشكل كافي وهذا يعود إلى عدم توفر البيئة الجزائرية على أسواق مالية فعالة تمكنها من تطبيق القيمة العادلة وهذا ما توضحه الفقرة الرابعة متوسط 1.48 وانحراف معياري 0.699، وكذلك يعود على عدم توفر قوانين و تنظيمات كافية تمكنها من تطبيق القيمة العادلة وهذا ما تبرره الفترة في متوسط 2.15 وانحراف معياري 0.92،وكذا يعود إلى عدم توفر البيئة المحاسبية الجزائرية على تراكم معرفي بشكل كافي للمحاسبين يساهم في تفعيل التقدير الشخصي وهذا توضحه الفقرة 1 بمتوسط حسابي 2.30 وانحراف معياري 0.83 لكن رغم ذلك يؤكد المستجوبين على توفر البيئة المحاسبية الجزائرية على كوادر بشرية تمكنها من تطبيق القيمة العادلة وبالتالي نستنتج لا تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية محل الدراسة على متطلبات تطبيق القيمة العادلة بشكل كافي وذلك لعدم وجود تراكم معرفي لدى المحاسبين وعدم توفر قوانين وتنظيمات وعدم فعالية السوق المالي.

وذلك يعكس اعتماد غير فعال للمهنيين للقياس بالقيمة العادلة وهذه النتيجة تسمح لنا بنفي الفرضية الأولى والتي تنص على توفر البيئة المحاسبية الجزائرية تتوفر على متطلبات تطبيق القيمة العادلة.

الفرع الثاني: تؤثر القيمة العادلة إيجابا على ملائمة القوائم المالية

وضح الجدول رقم (**2–6**) النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان، والمتعلق تؤثر القيمة العادلة إيجابا على ملائمة القوائم المالية.

الجدول رقم (2–6) متوسط إجابات المهنيين على تؤثر القيمة العادلة إيجابا على ملائمة القوائم المالية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه	الترتيب
توفر القيمة العادلة معلومات مالية تستخدم كمدخل للتنبؤ بمختلف الأحداث في المؤسسة	**2.44**	**0.754**	**موفق**	**1**
توفر القيمة العادلة معلومات مالية تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة	**2.33**	**0.694**	**محايد**	**2**
توفر القيمة العادلة معلومات مالية تتناسب مع تواريخ تقديم القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي	**2.48**	**0.599**	**موفق**	**3**
تساهم القيمة العادلة في تحسين معلومات القوائم المالية المرحلية	**2.6**	**0.591**	**موفق**	**4**
تؤثر القيمة العادلة إيجابا على ملائمة القوائم المالية	2.4625	0.6595	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج spss نسخة 24

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط إجابات المنهيين حول تأثير القياس بالقيمة العادلة إيجابا على ملائمة القوائم المالية كان متوسط 2.46 وانحراف معياري 0.65 وهو متوسط مرتفع، يعكس أن تأثير القياس بالقيمة العادلة إيجابا على خاصية الملائمة ونفسر ذلك من خلال تضمن القوائم المالية المرحلية وهو ما تبرره الفقرة 04 بمتوسط 2.6 وانحراف 0.591 وكذلك تناسب المعلومات المقمة مع تواريخ تقديم القوائم المالية حسب النظام المحاسبي و المالي وهو ما تأكده الفقرة 3 بمتوسط 2.48 وانحراف 0.59 وكذلك أن هذه المعلومات تستخدم للتنبؤ بمختلف أحداث المؤسسة وهذ ما تأكده الفقرة الأولى بمتوسط 2.33 وانحراف 0.75 وكذلك بسبب تسام المعلومات بتحديد الانحرافات في القرارات المتخذة وذلك توضحه الفقرة 2 متوسط 2.33 وانحراف 0.694 .

وعليه نستنتج ان القياس وفق القيمة العادلة يؤثر إيجابا على ملائمة القوائم المالية وهذا ما تؤكده تقديم معلومات تسمح بالتنبؤ، وتحديد الانحرافات، تتناسب مع التواريخ، تحسين معلومات القوائم المالية.

الفرع الثالث: تؤثر القيمة العادلة سلبا على موثوقية القوائم المالية

وضح الجدول رقم (**2-7**) النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الأول من الاستبيان، والمتعلق تؤثر القيمة العادلة سلبا على موثوقية القوائم المالية.

الجدول رقم (2-7) متوسط تؤثر القيمة العادلة سلبا على موثوقية القوائم المالية

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه	الترتيب
توفر القيمة العادلة معلومات مالية ذات عرض عام	**2.35**	**0.770**	**موفق**	**1**
توفر القيمة العادلة معلومات مالية يمكن التحقق من صحتها	**2.65**	**0.580**	**موفق**	**2**
توفر القيمة العادلة معلومات مالية تتمتع بصدق التعبير	**2.53**	**0.640**	**موفق**	**3**
توفر القيمة العادلة معلومات مالية تتمتع بالحياد	**2.35**	**0.736**	**موفق**	**4**
تؤثر القيمة العادلة سلبا على موثوقية القوائم المالية	2.47	0.6815	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إجابات المهنيين حول تؤثر القيمة العادلة سلبا على موثوقية القوائم المالية بلغ متوسط 2.47 وانحراف معياري 0.68 وهو متوسط مرتفع، يعكس التأثير الإيجابي للقياس وفق القيمة العادلة على خاصية الموثوقية ونفسر ذلك من خلال ان المعلومات يمكن التحقق من صحتها وهذا ما تأكده ال فقرة2 بمتوسط 2.65 وانحراف 0.58 ويعود أيضا إلى تتمتع المعلومات بصدق التعبير وهذا ما توضحه الفقرة 3 بمتوسط 2.53 وانحراف 0.64 وكذلك تتمتع بالحياد وهذا ما توضحه الفقرة رقم 4 بمتوسط 2.35 وانحراف 0.73.

وكذلك أن المعلومات في القوائم المالية ذات عرض عام وهذا ما تؤكده الفقرة 1 بمتوسط 2.53 وانحراف معياري 0.77 ومنه نستنتج أن تأثير القياس بالقيمة العادلة على خاصية الموثوقية تأثير إيجابي وذلك بفعل أن القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة تتميز بصدق التعبير الحياد، إمكانية التحقق من صحتها، الغرض العام.

الفرع الرابع: تقييم جودة المعلومات المعلومة وفق القيمة العادلة

الجدول رقم (2-8) تقييم جودة المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة من خلال المتوسط والانحراف

البيان	المتوسط	الانحراف	الترتيب
تأثير القياس وفق القيمة العادلة على الموثوقية	2.47	0.86	1
تأثير القياس وفق القيمة العادلة على الملائمة	2.46	0.65	2
تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة	2.465	0.66	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القوائم المالية المعدة وفق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية محل الدراسة حسب إجابات المستجوبين فكان متوسط 2.46 وانحراف معياري 0.66 وهو متوسط مرتفع، ويعكس وجود جودة في القوائم المالية المعدة وفق القياس بالقيمة العادلة.

المطلب الثاني: الإحصاء التحليلي

الفرع الأول: معامل الارتباط

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Pearson لمعرفة قوة الارتباط بين متطلبات تطبيق القيمة العادلة وجودة القوائم المالية.

1. قياس قيمة الارتباط بين متطلبات تطبيق القيمة العادلة وجودة القوائم المالية

بعد إدخال المعطيات في البرنامج تحصلنا على مصفوفة الارتباط التالية:

الجدول رقم (2-9) يوضح الارتباط بين القيمة العادلة وجودة القوائم المالية

Corrélations		
جودة القوائم المالية		
القيمة العادلة	معامل بيرسون	-,071
	الدلالة الاحصائية	,663

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج spss

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن الدلالة الإحصائية تقدر ب [0.663] وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 أي هناك علاقة عكسية بين القيمة العادلة وجودة القوائم المالية.

معامل الارتباط بلغ 0.71-وهذا ما يدل على وجود علاقة قوية بين القيمة العادلة وجودة القوائم المالية.

وهذا ما يعود لعلاقة القياس بالإفصاح بحيث يؤثر القياس على خاصيتي الملائمة والموثوقية.

الفرع الثاني: الانحراف

تم استخدام معامل الاحدار لدراسة أثر القياس وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية

الجدول رقم (2-10) يوضح مقدار تغيير القيمة العادلة لجودة القوائم المالية

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,071[a]	,005	-,021	,20845

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة R^2 بين القيمة العادلة وجودة القوائم المالية بلغت 0.005 أي 0.5 % من التغيرات الحاصلة على مستوى جودة المعلومة نتيجة تأثير القيمة العادلة أما 0.95% سببها عوامل أخرى.

الجدول رقم (2-11) يوضح تفسير العلاقة بين القيمة العادلة وجودة القوائم المالية

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,008	1	,008	,193	,663[b]
	Résidu	1,651	38	,043		
	Total	1,660	39			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Sig أكبر من 0.05 مستوى الدلالة فلا يمكن بناء نموذج تفسيري.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة أثر القياس بالقيمة العادلة على جودة القوائم المالية وهذا من خلال فحصنا ومعاينتنا من خلال دراستنا الميدانية هذه وقد اعتمدنا فيها على الاستبيان الاستطلاع رأي المهتمين والمختصين الموضوع وكخلاصة عامة الأهم نتائج هذا الفصل وجدنا عدم إدراك لفئات المستجوبة لمقاربة القيمة العادلة وتأثيرها على جودة القوائم المالية.

وفي الأخير خلصت الدراسة الميدانية بالنتائج التالية:

1. من خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى نستنتج وحسب أراء المستجوبين أن البيئة الجزائرية لا تتوفر على متطلبات تطبيق القيمة العادلة.
2. من خلال تحليل نتائج الفرضية الثانية نستنتج وحسب أراء المستجوبين على أن هناك دلالة إحصائية في تحسين ملائمة المعلومات من خلال استخدام القيم العادلة.
3. من خلال تحليل نتائج الفرضية الثالثة نستنتج وحسب أراء المستجوبين على أن هناك دلالة إحصائية في تحسين موثوقية المعلومات من خلال استخدام القيم العادلة

خاتمـة

الخاتمة

في معالجتنا لموضوع أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، حاولنا دراسة ما مدى أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة والتي كان الهدف منها الوقوف مدى توفر البيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات تطبيق القيمة العادلة وأثر القياس بالقيمة العادلة على خاصيتي الموثوقية والملائمة في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظرا المهنيين، إذ أن الدراسة النظرية تشير إلى وجود عوائق ومشاكل في تطبيق القيمة العادلة وأن القيمة العادلة تعزز الملائمة بقدر أكثر من الموثوقية إلا أن أفراد عينة الدراسة يرون أن البيئة المحاسبية لا توفر متطلبات تطبيق القيمة العادلة وهناك تأثير على كل من خاصيتي الموثوقية و الملائمة .

اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه سابقا وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات وتوصلنا إلى النتائج التالية:

- الفرضية الأولى: توفر البيئة المحاسبية الجزائرية متطلبات تطبيق القيمة العادلة

من خلال تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها توصلنا إلى أن أفراد العينة يرون أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا توفر متطلبات تطبيق القيمة العادلة وهذا ما يعني عدم قبول الفرضية ويراجع لعدم وجود سوق مالي فعال.

- الفرضية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس بالقيمة العادلة على تحسين ملائمة القوائم المالية

من خلال تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها توصلنا إلى أن أفراد العينة يرون أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس بالقيمة العادلة على ملائمة القوائم المالية وهذا يعني قبول الفرضية.

- الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس بالقيمة العادلة على تحسين موثوقية القوائم المالية

من خلال تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها توصلنا إلى أن أفراد العينة يرون أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقياس بالقيمة العادلة على موثوقية القوائم المالية.

الخاتمة

الاستنتاجات:

- لا تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على متطلبات تطبيق القيمة العادلة؛
- يؤثر القياس المستند بالقيمة العادلة على خاصيتي الموثوقية والملائمة؛
- عدم توفر البيئة المحاسبية على سوق مالي فعال أثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة؛
- يؤدي استخدام القيمة العادلة الى معلومات تمكن مستخدميها من لتنبؤ بمختلف الأحداث في المؤسسة؛
- يعطي استخدام القيمة العادلة معلومات تتناسب وتواريخ تقديم القوائم المالية؛
- استخدام القيمة العادلة يساهم في تحسن معلومات القوائم المالية المرحلية؛
- يساهم تطبيق القيمة العادلة في إعطاء معلومات يمكن التحقق من صحتها؛
- عدم خضوع المحاسبين للقوانين والتشريعات؛
- اختلافات متفاوتة بين ما هو في التشريعات وما هو معمول به؛
- لا تحتاج البيئة الجزائرية المحاسبية لتطبيق القيمة العادلة؛
- ضعف تكوين المحاسبين في مجال القيمة العادلة؛

التوصيات:

- تفعيل السوق المالي؛
- ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات التي تنص على تطبيق القيمة العادلة؛
- انشاء نظام محاسبي يتماشى مع متطلبات البيئة الجزائرية؛
- تقليص الفروقات بين النظام المحاسبي والتشريع الجبائي؛
- تكثيف الأيام الدراسية ولقاءات حول القياس المحاسبي؛
- خلق بديل أمثل للقياس يتماشى مع متطلبات البيئة الجزائرية وحاجة مستخدمي القوائم المالية؛

أفاق الدراسة:

1. دراسة أثر القياس المحاسبي وفق للقيمة العادلة على خاصيتي القابلية للمقارنة والقابلية للفهم؛
2. دراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على القوائم المالية وفق منهج الدراسة؛
3. دراسة إشكالية إعادة التقييم؛
4. دراسة أثر القيمة العادلة على المحتوى المعلوماتي والمحتوى الإعلامي؛
5. مقارنة بين بدائل القياس من خلال المحتوى المعلوماتي والمحتوى الإعلامي.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

مذكرات وأطروحات:

1-أحمد قايد نورالدين، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة.

2-باسل فهد عبد الحميد، أثر طبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضواء الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجسير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الاردن،2011.

3-بالضياف بشير ، القياس المحاسبي للتثبيتات وفق مقاربة القيمة العادلة ، مذكرة ماستر غير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2017.

4-تامر بسام جابر الأغا، أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية درسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، 2013.

5-زيد عثمان دنون، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات اللقوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية، ما جستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن، كانون الثاني 2015.

6-سامية كاهية، أثر تعدد بدائل القياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المالية دراسة لعيينة من المحاسبين بولاية ورقلة ، مذكرة ماستر غير منشورة، قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

7-صلاح الدين طواهير، القياس بين القيمة العادلة التكلفة التاريخية دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة بولاية ورقلة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، 2017.

8-عائشة شراد، إنعكاسات تطبيق القيمة العادل كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية دراسة ميدانية، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة حمى لخضر الوادي 2015.

9-فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة ،2015.

10-فتيحة بودرهم،واقع تطبيق منهج القيمة العادلة في البيئة المحاسية اجزائرية ، مذكرة ماستر غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2017.

11-محمد عبد القادر بورزيق، أثر تطبيق القيمة العادلة على قياس عناصر التثبيتات دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة، مذكرة ماستر غير منشورة، قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة ،2017.

12-هشام شلغام، تقييم بدائل القياس في ظل تطبيق النظام المحاسبي والمالي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.

13-يوسف نسيل، أثر تطبيق القيمة العادلة في قياس عناصر التثبيتات دراسة لعينة من المحاسبين والمهتمين في مجال المحاسبة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

الملتقيات:

14-حاج قويدر قوين، أهمية القياس بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (**IAS/IFRS**)، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (**IAS-IFRS-IPSAS**) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات ،جامعة ورقلة الجزائر يومي 24و25 نوفمبر 2014.

15-حدة فروحات، أسامة عمامرة، القيمة العادلة كأداة ومنهاج للقياس المحاسبي، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (**IAS-IFRS-IPSAS**) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، ورقلة 2014.

16-صبايحي نـوال، أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي الثالث حول: آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي وادي سوف، لم يتم ذكر التاريخ.

المجلات :

17-خضير مجيد علاوي ، القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الاصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة– بالتطبيق على **شركة بغداد لإنتاج المواد الانشائية** – مساهمة مختلطة مجلة بابل للعلوم انسانية، ،العدد 6،2014 ،1646 .

18-رضا ابراهيم صالح، أثر التوجه نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للقوائم المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية، العدد رقم (2) المجلد رقم 32، 2009.

19-عوض الله جعفر الحسين أبوبكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبة، مجلة العلوم والثقافة، (02) للعام 2011، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012 .

20-محمد حسان بن مالك، محمد بشير الغوالي، أثر القياس المحاسبي المستند إل القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الناشطة في الجنوب الشرقي دراسة حالة تطبيقية، مجلة الباحث، ورقلة، العدد 2015/15.

21-محمد زرقون، فارس بن يدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، ورقلة 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

22-by Wayne R Landsman ,Fair value accounting for financial instruments: some implications for bank regulation, BIS Working Papers

23-Christian Laux Christian Leuz , The Crisis of Fair Value Accounting king Sense of the Recent, The University of Chicago, Booth School of Business 2009 .

24-Christian Laux, Christian Leuz. DidFair-ValueAccounting Contributetothe Financial Crisis?, ECGI Working Paper Series in Finance,ECGI Working Paper Series in Finance.
February 2009

25-Hans B. Christensen and Valeri V. Nikolaev ,Does Fair Value Accounting for Non-Financial Assets Pass the Market Test?, This version: 10 January 2013, The University of Chicago Booth School of Business 5807 South Woodlawn Avenue Chicago, IL 60637.

26-Mark J. Kohlbeck, Jeffrey R. Cohen, and Lori L. Holder-Webb.Auditing Intangible Assets and Evaluating Fair Market Value: The Case of Reacquired Franchise Rights,ISSUES IN ACCOUNTING EDUCATIONVol. 24, No. No 209. 11-12 November 2005

27-Urooj Khan Columbia.Shiva Rajgopal,Does Fair Value Accounting Contribute to Systemic Risk in the Banking Industry, Columbia Business School. Current Version: September 14, 2010 Please do not circulate without permission Comments are welcome.

الملاحق

الملحق رقم 01

الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

التخصص: محاسبية وجباية معمقة

استمارة الاستبيان

السلام عليكم .تحية طيبة وبعد

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بدراستنا الاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكديمي تخصص محاسبة وجباية معمقة ، هذا من خلال دراسة موضوع بعنوان :

أثر القياس بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية .

نرجو منكم التكرم و الإجابة على أسئلة الاستبيان وهذا الاعتماد الدراسة على إجابتكم ،مع التأكيد على سرية المعلومات ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شكرا لتعاونكم و استجابتكم .

الطالب: موسى بن التاج

Email : moussa.bentadj@gmail.com

الرجاء وضع علامة xفي الخانة المناسبة:

القسم الأول: الأسئلة الخاصة بالبيانات العامة (المعلومات الشخصية):

1) المهنة أو الوظيفة: محافظ حسابات ☐ ، خبير محاسبي ☐ ، محاسب معتمد ☐ ، محاسب في ش ☐ اقتصادية

2) الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ ، مابين 5 و 10 سنوات ☐ ،أكثر من 10 سنوات ☐

القسم الثاني: الأسئلة الخاصة بالدراسة

I.

	توفر البيئة المحاسبية الجزائرية متطلبات تطبيق القيمة العادلة	غير موافق	محايد	موافق
01	توفر البيئة المحاسبية الجزائرية تراكم معرفي للمحاسبين يساهم في تفعيل التقدير الشخصي			
02	تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على كوادر يمكنها تطبيق القيمة العادلة			
03	تتوفر البيئة المحاسبية الجزائرية على قوانين وتنظيمات تمكنها من تطبيق القيمة العادلة			
04	تتوفر البيئة على أسواق مالية المحاسبية الجزائرية فعالة تمكنها من تطبيق القيمة العادلة			
05	لا توفر القيمة العادلة معلومات مالية تتمتع بصدق التعبير			
06	لا توفر القيمة العادلة معلومات مالية تتناسب مع تواريخ تقديم قوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي والمالي			

تؤثر القيمة العادلة إيجابا على ملائمة القوائم المالية		غير موافق	محايد	موافق
01	توفر القيمة العادلة معلومات مالية تستخدم كمدخل للتنبؤ بمختلف الأحداث في المؤسسة			
02	توفر القيمة العادلة معلومات مالية تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة			
03	توفر القيمة العادلة معلومات مالية تتناسب مع تواريخ تقديم القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي			
04	تساهم القيمة العادلة في تحسين معلومات القوائم المالية المرحلية			
05	لا توفر القيمة العادلة معلومات ذات غرض عام			
06	غياب أسواق مالية فعالة في الجزائر أثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة			

.II

تؤثر القيمة العادلة سلبا على موثوقية القوائم المالية		غير موافق	محايد	موافق
01	توفر القيمة العادلة معلومات مالية ذات عرض عام			
02	توفر القيمة العادلة معلومات مالية يمكن التحقق من صحتها			
03	توفر القيمة العادلة معلومات مالية تتمتع بصدق التعبير			
04	توفر القيمة العادلة معلومات مالية تتمتع بالحياد			
05	عدم وجود كوادر في الجزائر أثر سلبا على تطبيق القيمة العادلة			
06	لا توفر القيمة العادلة معلومات مالية تساهم في تحديد الانحرافات في القرارات المتخذة			

الملحق رقم 02

معامل آلفا كرومباخ

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,661	12

الملحق رقم 03

مقاييس الإحصاء الوصفي

Statistiquesdescriptive					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
S1	40	1	3	2,30	,823
S2	40	1	3	2,48	,716
S3	40	1	3	2,15	,921
S4	40	1	3	1,48	,679
s	40	1,00	3,00	2,1000	,57121
N valide (liste)	40				

Statistiquesdescriptive					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
C1	39	1	3	2,44	,754
C2	40	1	3	2,33	,694
C3	40	1	3	2,48	,599
C4	40	1	3	2,60	,591
c	40	1,50	3,00	2,4604	,44297
N valide (liste)	39				

Statistiquesdescriptive					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
D1	40	1	3	2,35	,770
D2	40	1	3	2,65	,580
D3	40	1	3	2,53	,640
D4	40	1	3	2,35	,736
d	40	1,00	3,00	2,4688	,42057
N valide (liste)	40				

الملحق رقم 04

معامل الارتباط بيرسون

Corrélations					
		h1	a1	h2	h3
h1	Corrélation de Pearson	1	-,071	-,019	-,024
	Sig. (bilatérale)		,663	,909	,886
	N	40	40	40	40
a1	Corrélation de Pearson	-,071	1	,123	-,169
	Sig. (bilatérale)	,663		,449	,296
	N	40	40	40	40
h2	Corrélation de Pearson	-,019	,123	1	,223
	Sig. (bilatérale)	,909	,449		,166
	N	40	40	40	40
h3	Corrélation de Pearson	-,024	-,169	,223	1
	Sig. (bilatérale)	,886	,296	,166	
	N	40	40	40	40

الملحق رقم 05

الانحدار

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,071[a]	,005	-,021	,20845
a. Prédicteurs : (Constante), h1				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,008	1	,008	,193	,663[b]
	Résidu	1,651	38	,043		
	Total	1,660	39			
a. Variable dépendante : a1						
b. Prédicteurs : (Constante), h1						

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,239	,077		3,108	,004
	h1	-,044	,101	-,071	-,439	,663

a. Variable dépendante : a1

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
الملخص	III/ IV
قائمة المحتويات	V/VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة الرموز	IX
مقدمة	ب/أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر القياس بالقيمة العادلة على جودة القوائم المالية	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل للقيمة العادلة	3
المطلب الأول: تعريف القيمة العادلة	3
المطلب الثاني: طرق قياس القيمة العادلة	4
المطلب الثالث: القيمة العادلة في البيئة الجزائرية وشروط تطبيقها	5
الفرع الأول: القيمة العادلة في البيئة الجزائرية	6
الفرع الثاني: شروط تطبيقها	7
المطلب الرابع: مزايا وعيوب تطبيق القيمة العادلة	8
الفرع الأول: مزايا إستخدام القيمة العادلة	8
الفرع الثاني: عيوب إستخدام القيمة العادلة	9
المبحث الثاني: مفهوم جودة الوائم المالية ومعاييرها وخصائصها وعلاقتها بالقيمة العادلة	10
المطلب الأول: مفهوم جودة القوائم المالية وخصائصها	10

الفرع الأول: مفهوم جودة القوائم المالية	10
الفرع الثاني: الخصائص النوعية للقوائم المالية	11
المطلب الثاني: محددات جودة القوائم المالية	14
المطلب الثالث: علاقة الخصائص النوعية للتقارير المالية بالقيمة العادلة	15
المطلب الرابع: أثر القيمة العادلة على خاصيتي الملائمة والموثوقية	16
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية للقياس بالقيمة العادلة وجودة القوائم المالية	17
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	17
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	20
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر القياس بالقيمة العادلة على جودة القوائم المالية	24
تمهيد	24
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	25
المطلب الأول: عرض الإستبيان	25
الفرع الأول: مرحلة تصميم الإستبيان	26
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	26
الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة	27
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة	29
الفرع الأول: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الوظيفة	30
الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة المدروسة حسب الخبرة	31
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية	31
المطلب الأول: الإحصاء الوصفي	32
الفرع الأول: متطلبات تطبيق القيمة العادلة	32
الفرع الثاني: تؤثر القيمة العادلة إيجابا على الملائمة	33

الفرع الثالث: تؤثر القيمة العادلة سلبا على موثوقية القوائم المالية	35
الفرع الرابع: تقييم جودة المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة	36
المطلب الثاني: الإحصاء التحليلي	37
الفرع الثاني الفرع الأول: معامل الارتباط	37
الفرع الثاني: الانحراف	38
خلاصة الفصل	39
الخاتمة	41
قائمة المراجع	45
الملاحق	48
الفهرس	57